المسألة الزراعية وقضايا الفلاحين في برنامج الأحزاب

أ. رامز صبحي

تتناول الورقة البحثية المسألة الزراعية وقضايا الفلاحين في البرامج الانتخابية للأحزاب المصرية، وفي تصريحات قيادات تلك الأحزاب سواء للصحف المحلية والمواقع الإعلامية أو للقنوات الفضائية، بهدف الإجابة عن تساؤل رئيسي هل تهتم الأحزاب المصرية بقضايا الفلاحين وبالمسألة الزراعية بشكل يغني الفلاحين عن تأسيس حزب يدافع عن مصالحهم وينتزع حقوقهم ويدافع عن قضاياهم، أم أن الفلاحين بحاجة لتأسيس حزبهم نظراً لعدم اهتمام الأحزاب الحالية بقضاياهم؟.

ويسعى البحث للإجابة عن هذا التساؤل عبر طرح مجموعة من الأسئلة على برامج الأحزاب لتحديد مدى اهتمام تلك الأحزاب بمصالح الفلاحين من حيث موقفها من المسائل الآتية:

نمط الملكية للأراضي الزراعية

قانون تحرير الإيجارات الزراعية

ضبط أسعار مستلزمات الزراعة

السلع الغذائية الاستراتيجية أو الاكتفاء الذاتي

الموارد المائية

كذلك موقف الأحزاب من القضايا الآتية:

حق الفلاحين في تكوين جمعياتهم التعاونية

إدراج عمال اليومية الزراعيين تحت مظلة التأمينات الاجتماعية والقانونية

ديون الفلاحين للبنوك الزراعية.

و قد طرح البحث تلك الأسئلة على الثلاثة تيارات السياسية الرئيسية في مصر وهم التيار الليبرالي وممثل في حزب المصريين الأحرار وحزب الوفد، والتيار الإسلامي وممثل في حزب النور السلفي وحزب الحرية والعدالة الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمون المحظورة، والتيار اليساري وممثل في حزب الكرامة وحزب التحالف الشعبي الاشتراكي، عبر تحليل مضمون تلك البرامج وتصريحات قادتها في الإعلام ، وعبر لقاءات واتصالات هاتفية بقيادات بعض تلك الأحزاب.

وتنبع أهمية البحث في المسألة الزراعية وقضايا الفلاحين ومدى اهتمام برامج الأحزاب بها، من كون مسئولية القطاع الزراعي عن توفير الغذاء الذي يعد أحدى أهم ركائز الأمن القومي في مصر كما أن النشاط الزراعي عنصر هام من عناصر الاقتصاد الوطني عبر تصدير المنتجات الزراعية إلى الخارج ، إضافة إلى أن مصر تصنف من الدول الزراعية الصناعية، وتزداد أهمية البحث لاتباع السلطة الحاكمة في مصر سياسات تدور فلك مؤسسات التمويل الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية وهي مؤسسات تهدف إلى أحكام سيطرة الشركات الرأسمالية العالمية على مصادر الحياة من طاقة لمياه وحتى الغذاء وذلك عبر احتكار تلك الشركات للبذور والتقاوى والأصول الوراثية للنباتات والحيوانات، وهو ما يتطلب من الأحزاب مواجهة تلك السياسات من أجل تحرير النشاط الزراعي والغذاء من سيطرة واستغلال تلك الشركات والتصدي لشروط مؤسسات التمويل الدولية الرامية لاحتكار الأصول الوراثية للنباتات والحيوانات، ورفض روشتات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الرامية للقضاء على النشاط الزراعي في مصر وتدميره لحساب الشركات الدولية، وما نتج عن

ذلك من اتباع الحكومة المصرية على مر عقود من الزمان وحتى وقتنا الراهن لسياسات تؤدي إلى هجرة الفلاح لعملية الإنتاج الزراعي والأرض الزراعية سواء عن طريق طرد الفلاحين المتعثرين عن سداد الديون من أراضيهم وحبسهم أو عن طريق غلاء أسعار مستلزمات الزراعة من تقاوي وبذور وغيرها، دون فرض رقابة حقيقية من قبل الدولة على السوق لحماية الفلاح من مخالب الجشع والاستغلال، إضافة إلى تعديل قوانين وسن قوانين اخرى تسمح للشركات الرأسمالية في إدارة العملية الإنتاجية الزراعية والسيطرة عليها مع الملاك الكبار في مقابل تهميش دور صغار الفلاحين والمزارعين وأصحاب الحيازات الصغيرة، وتحويل بنوك التسليف إلى بنوك تجارية تستهدف الربح ومص دماء الفلاحين وليس دعمهم مالياً.

التيار اليساري

حزب التحالف الشعبي الاشتراكي :

أولاً : نمط الملكية للأراضي الزراعية.

قال حزب التحالف الشعبي الاشتراكي في برنامجه الانتخابي فيما يخص مسألة «نمط الملكية للأرضي الزراعية» أنه يجب: «إلغاء قانون تملك الأجانب للأراضي والعقارات في مصر، لأن الأرض مورد ملك الجيل الحالي والأجيال القادمة، كما يجب تقنين الحيازات الزراعية في الأراضي القديمة والمستصلحة وتعديل عضوية التعاونيات الزراعية لتكون للحائزين المنتجين وليس للملاك». (المصدر برنامج الحزب الانتخابي)

وقال عضو المكتب السياسي لحزب التحالف الشعبي الاشتراكي، الهامي المرغني:« الحزب ضد قانون تملك الأجانب للأراضي والعقارات في مصر، على اعتبار أن تلك الأراضي والعقارات هي جزء من عملية التنمية المستدامة وحق الأجيال القادمة، وليس من المفترض أن تفرط فيها الدولة لأي شخص غير

مصري، وعلى مستوى قانون المناطق الزراعية فالحزب مع تقنين أوضاع الحائزين الحاليين، والحزب مع دعم الحيازة دون تحديد مساحة معينة وليس الملكية، فالملكية للاراضي بمساحات كبيرة تؤدي إلى احتكار المنتجات، فالحائزين هم المزارعين الحقيقيين، وأن تصبح الحيازات هي أساس التعامل حتى في الجمعيات الزراعية، لأن الجمعيات الزراعية أغلب العضويات الموجودة فيها هي عضويات شكلية وليسوا هم العاملين في الأرض، ثالثاً نرفض التعديلات التي طرأت على قانون التعاونيات الزراعية والتي سمحت للشركات الرأسمالية أن تصبح عضواً في مجلس إدارة التعاونيات الزراعية بنسبة ٣٠٪». (المصدر مقابلة مع عضو المكتب السياسي في مقر الحزب)

ثانياً: قانون تحرير الإيجارات الزراعية

جاء في برنامج الحزب فيما يخص الأراضي الزراعية :« يجب تقنين الحيازات الزراعية في الأراضي القديمة والمستصلحة وتعديل عضوية التعاونيات الزراعية لتكون للحائزين المنتجين وليس للملاك».

قال عضو المكتب السياسي لحزب التحالف الشعبي الاشتراكي، إلهامي المرغني:« أن الحزب مع إبقاء أراضي الإصلاح الزراعي في حيازة الفلاحين وعدم عودتها ثانية إلى الإقطاعيين لان الفلاحين قام بسداد ثمنها، ولديهم أحكام قضائية نهائية بملكية للأرض».

ثالثاً: ضبط أسعار مستلزمات الزراعة

قال إلهامي المرغني عضو المكتب السياسي لحزب التحالف الشعبي الاشتراكي:« الحزب ضد تحرير أسعار سوق مستلزمات الزراعة المتمثلة في الأسمدة والتقاوي والمبيدات، ويطالب الحزب أن تظل تحت رقابة التعاونيات الزراعية، لأن تحرير أسعار مستلزمات الزراعة أدى إلى زيادة الاعتماد على الخارج، وارتفاع أسعار منتجات المصانع الوطنية وهو ما أدى إلى زيادة التكلفة

الإنتاجية لزراعة الأرض مما أدى إلى هجرة الفلاح لأرضه».

وأضاف الهامي:« يطالب الحزب بعودة بنك التسليف التعاوني لإعطاء الفلاحين قروض ميسرة، ومع الحفاظ على الأصول الوراثية للنباتات والحيوانات في مصر والتي تستولى عليها الشركات الدولية وتعتبرها براءات اختراع خاصة بها وتعيد بيعها لنا مرة أخرى، مثال الملوخية استولوا عليها وسجلوها براءات اختراع وبالتالي مصر تسترد التقاوي ومن البذور التي تستوردها تزرع موسم واحد قبل هذا كان الفلاحين يخزنو من محصول العام الحالي للزراعة العام القادم، الشركات الدولية مثل منستو والشركات المحتكرة للبذور والتقاوي احتكرو كل الأصول الوراثية للنباتات والحيوانات المصرية مثل بعض الأنواع من الدواجن والماعز، ويجب على الدولة أن تستعيد الأصول الوراثية لتلك النباتات والحيوانات، وتسجل الأصول الموجودة حالياً».

وأضاف إلهامي:« السياسة الزراعية في مصر تنحاز للاستيراد والمستوردين والحزب مع الإنتاج المحلي والحفاظ على نمط الانتاج الصغير وتطويره ودعمه في أشكال أكبر كالتعاونيات مثلاً، كذلك الحزب مع تصنيع الريف عبر تصنيع المنتجات الزراعية القابلة لذلك وهو ما يحقق قيمة مضافة أعلى وتوفير فرص عمل أكبر».

رابعاً: السلع الغذائية الإستراتيجية أو الاكتفاء الذاتي.

حزب التحالف الشعبي الاشتراكي قال في مسألة الاكتفاء الذاتي:« -العمل علي تحقيق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل التي تغطي الغذاء والكساء ودعم الفلاحين في مختلف مراحل الإنتاج الزراعي وعودة الدورة الزراعية والتسويق التعاوني والتركيب المحصولي الذي يراعي احتياجات التنمية. تطوير صناعة الدواجن واللحوم ودعم المنتجين بقروض تعاونية وإعفاء مدخلات الصناعة من الرسوم الجمركية وإحكام الرقابة علي جودة السلالات. تصنيع الريف ومعالجة المخلفات الزراعية كجزء من التنمية الشاملة، تفعيل دور الإرشاد الزراعي وربط

مراكز البحوث الزراعية وكليات الزراعة بالإنتاج الزراعي لزيادة الإنتاجية وتطوير المحاصيل.»

خامساً: الموارد المائية

قال إلهامي المرغني عضو المكتب السياسي لحزب التحالف الشعبي الاشتراكي :« الحزب مع تطوير أساليب الري بحيث أن يتم تقليل الري بالغمر والبحث عن وسائل أخرى كالري بالمياة المالحة».

سادساً: حق الفلاحين في تكوين جمعياتهم التعاونية

جاء في برنامج الحزب:« يجب تقنين الحيازات الزراعية في الأراضي القديمة والمستصلحة وتعديل عضوية التعاونيات الزراعية لتكون للحائزين المنتجين وليس للملاك». (المصدر برنامج الحزب الانتخابي)

سابعاً: إدراج عمال اليومية الزراعيين تحت مظلة التأمينات الاجتماعية والقانونية.

جاء في برنامج حزب التحالف الشعبي الاشتراكي:« خضوع جميع الفلاحين لمظلة التأمين الاجتماعي والتأمين الصحي بما يكفل لهم حياة كريمة عند الوصول لسن التقاعد».

وقال إلهامي:« الحزب مع تنظيم عمال الزراعة في كل مكان وتنظيم صغار الفلاحين من أجل الدفاع عن حقوقهم في شروط عمل لائق في الشركات والزراعة».

ثامناً: ديون الفلاحين للبنوك الزراعية

جاء في برنامج الحزب :« تحويل بنك التنمية والائتمان الزراعي إلي بنك تعاوني ملك الفلاحين يعطي قروض بفوائد منخفضة والاهتمام بصغار المنتجين مع العودة لضمان المحصول للقروض بدلاً من الأراضي و إسقاط ديون صغار

الفلاحين .»

وقال إلهامي المرغني:« أن الحزب مع إعادة جدولة ديون الفلاحين ويرفض الحزب أن يتم حبس الفلاح بسبب دين الإنتاج الزراعي لأن بنك التسليف مؤسس بأموال الجمعيات الزراعية كون أنه يحول إلى بنك القرية ثم بنك تجاري المسمى ببنك التنمية والائتمان الزراعي، والذي يتعامل مع الفلاحين بشكل تجاري مما يضر بهم لأنهم بحاجة إلى دعم في التمويل، وبالتالي في السياسة الزراعية الخاصة بالتمويل الزراعي تؤدي إلى هجرة الفلاحين للأرض».

حزب الكرامة

أولاً : نمط ملكية الأراضي الزراعية

جاء في برنامج حزب الكرامة بشأن مسألة نمط ملكية الأراضي الزراعية:«لا يمكن تنمية الإنتاج الزراعي دون مراعاة علاقة الفلاح بالأرض، ونقطة البدء: إصلاح زراعي جديد يعيد النظر في الملكيات الغائبة واحتكار الأرض، وتأسيس صندوق حكومي لشراء الأراضي الزراعية المؤجرة من ملاكها وتمليكها للمستأجرين على أقساط طويلة الأجل، وحظر طرد أي مستأجر من أرضه».

ثانياً: قانون تحرير الإيجارات الزراعية

جاء في برنامج الحزب :« تأسيس صندوق حكومي لشراء الأراضي الزراعية المؤجرة من ملاكها وتمليكها للمستأجرين على أقساط طويلة الأجل، وحظر طرد أي مستأجر من أرضه، وإعادة النظر في قانون الإيجارات الزراعية الجديد، وإلغاء حجوزات بنك الائتمان وديونه على الفلاحين الذين يملكون أو يزرعون أقل من ٥ أفدنة ووقف مطارداتهم أمنيا وقضائيا، وتحويل بنك الائتمان وبنوك القرى إلى بنك التعاون الزراعي يملكه ويديره التعاونيون الزراعيون لخدمة الفلاحين والإنتاج الزراعي» المصدر برنامج حزب الكرامة.

ثالثاً : ضبط أسعار مستلزمات الزراعة

يطالب حزب الكرامة بفرض رقابة من قبل الدولة على سوق مستلزمات الزراعة من تقاوي وبذور وأسمدة وغيرها من مستلزمات.

رابعاً: السلع الغذائية الإستراتيجية أو الاكتفاء الذاتي.

دعا حزب الكرامة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي والسيادة على السلع الغذائية، وتطوير الزراعة وتغيير التركيب المحصولي بحيث يحقق الاكتفاء الذاتى من سلة الحبوب.(المصدر البرنامج الانتخابي للحزب)

كما هاجم حزب الكرامة قرار الحكومة برفع الدعم عن القطن« حيث أبدى حزب الكرامة تعجبه الشديد من قرار الحكومة المصرية بالتخلي عن القطن المصري، وما جاء على لسان وزيري الزراعة والصناعة من مطالبة المزارعين بعدم زراعة القطن قبل التأكد من تسويقه. وأكد حزب الكرامة، في بيان له، اليوم، أن الدولة ملزمة حسب المادة ٢٩ من الدستور برعاية وشراء المحاصيل الإستراتيجية الذي يعد القطن ثاني أهم هذه المحاصيل، مؤكدًا أن القطن صناعة وطنية كثيفة العمالة في الزراعة والصناعة، حيث أن صناعة النسيج تحتل المركز الأول من حيث العمالة والتي تصل إلى ٣٢٪ من عمالة الصناعة، مؤكدًا أنه كان يجب الاجتماع بالفلاحين ومندوبيهم أصحاب المصلحة الأولى قبل اتخاذ القرار. وأوضح أن كل قنطار قطن مصري يخرج من منافسة التصدير، ويدخل مكانه قنطار قطن أمريكي مدعم، مضيفًا:« ولذلك لا محل للحديث عن أن سوق القطن طويل التيلة قد انكمشت، ولكن عدم وجود رؤية لحل مشاكل التسويق في ظل الدعم الأمريكي اللامحدود للقطن الأمريكي تسبب في مشاكل تتهرب وزارة الزراعة من حلها ». وأضاف أن القطن المصري يواجه أهم مشاكله في السوق المصرية من خلال مستثمرين يرفضون تحديث شركاتهم، والتي لا تستطيع الاستفادة من القطن طويل التيلة، ويصر على استيراد أردأ أنواع القطن قصير التيلة، ومناطق الكويز التي تستورد القطن الأمريكي المدعم لاستيفاء نسبة المكون

الأمريكي بجانب المكون الإسرائيلي للتصدير للولايات المتحدة. كما أشار إلى أن القطن المصري بإمكانه حل مشكلتين مهمتين في مجال الغذاء يستطيع تغطية نسبة كبيرة من الزيوت النباتية، والتي يتم استيرادها سنويًا بمبلغ مليـاري دولار مـن أصناف مهندسة وراثيًا من زيوت فول الصويا والكانول، ما جعل مصر من أوائـل دول العالم في انتشار مرض السرطان، كما أنه من الممكن استخدام كسـب القطـن كأعلاف لتسمين العجول. وتابع في بيانه: «يجب أن تخجل الحكومة من الحديث عن الدعم، حيث إنها تقدم لمصنع واحد هو مصنع الأسمدة لشركة موبكو (٧٠٠ مليون جنيه) في صورة دعم للغاز، وأيضًا قامـت بتقـديم دعـم لشـركات الكـويز ومنها دعم لإحدى الشركات الهندية بقيمة ١٠٠ مليون جنيه ودعـم آخـر لشـركة إسرائيلية بقيمة ٥٥ مليون جنيه». واقترح الحزب حـل مشـكلة القطـن المصـري بالبدء بتحديث مصانع الغزل والنسيج في المحلة والشـركة القابضـة، والتـي منـع البنـك الـدولي وهيئـة المعونـة الأمريكيـة مـن تحـديثها، وذلـك لإنتـاج غـزل ومنسوجات صالحة للتصدير، وفي نفس الوقت حل مشكلة العمالة والتـي تكـون في صورة بطانة مقنعة، كما أنها قادرة على استيعاب المزيد من العمالة التي يهـددها شبح البطالة والفقر والجوع، بالإضافة إلى تطوير معهد بحوث القطن ليقدم حلولا في رفع إنتاجية الفدان، ووضع خريطة صـنفية حديثـة تنـافس بهـا عـلى المسـتوى العالمي.» المصدر موقع الوطن بتاريخ ٨ يناير ٢٠١٥ بعنوان «الكرامة» عن رفـع دعم القطن: الدولة ملزمة بشراء المحاصيل الإستراتيجية.

خامساً: الموارد المائية

دعا حزب الكرامة إلي :«ترشيد استخدام المياه، فـ ٩٧.٥٪ من مواردنا المائيـة يأتي من خارج الحدود، ونصيب الفرد ٩٨٠ متر مكعـب سـنويا (أي تحـت خـط الفقر المائي المقدر دوليا بـ١٠٠ متر مكعب للفرد)، وتنميـة الزراعـة مـع ترشـيد استخدام المياه يلزمه زيادة الاستثمارات في الزراعة والري والصـرف، ومضـاعفة المخصصات الحالية (١٠٪ تقريبا)»

سادساً: حق الفلاحين في تكوين جمعياتهم التعاونية

طالب حزب الكرامة بالسعي لتوسيع قاعدة التعاونيات وتأكيد ديمقراطيتها وتعظيم إنتاجيتها وتحريرها من وصاية الدولة أو مظاهر الانحراف بها.

المصدر برنامج الحزب الانتخابي

سابعاً: إدراج عمال اليومية الزراعيين تحت مظلة التأمينات الاجتماعية والقانونية

لم يشر الحزب في برنامجه الانتخابي للمسألة تحديداً وان كان طالب الحزب بتوفير المظلة القانونية والاجتماعية لجميع العاملين داخل مصر دون تحديد للمزارعين في الشركات الزراعية.

ثامناً: ديون الفلاحين للبنوك الزراعية

طالب حزب الكرامة بإسقاط الديون عن الفلاحين، وإلغاء حجوزات بنك الائتمان وديونه على الفلاحين الذين يملكون أو يزرعون أقل من ٥ أفدنة ووقف مطارداتهم أمنيا وقضائيا، وتحويل بنك الائتمان وبنوك القرى إلى بنك التعاون الزراعي يملكه ويديره التعاونيون الزراعيون لخدمة الفلاحين والإنتاج الزراعي.

ثانياً التيار الليبرالي

حزب المصريين الأحرار

أولاً : نمط ملكية الأراضي الزراعية

جاء في برنامج حزب المصريين الأحرار:« سنشجع الشراكة بين القطاعين الخاص والعام للعمل على مشروعات عملاقة للتوسعات الزراعية خارج نطاق وادي النيل الضيق ».

ثانياً : قانون تحرير الإيجارات الزراعية

يتبنى حزب المصريين الأحرار سياسة الاقتصاد الحر وما يتبعه من تحرير

الإيجارات الزراعية ولكنه لم يشر للقانون في برنامجه سواء بالرفض أو القبول.

ثالثاً : ضبط أسعار مستلزمات الزراعة

لم يتطرق حزب المصريين الأحرار للمسألة في برنامجه، ولكنه أعلن تبنيه لسياسة الاقتصاد الحر بما تحمله من رفض لممارسة الدولة إي دور رقابي على السوق.

رابعاً: السلع الغذائية الإستراتيجية أو الاكتفاء الذاتي

لم يشر الحزب للمسألة في برنامجه الانتخابي

خامساً : الموارد المائية

دعا حزب المصريين الأحرار إلي:« إنشاء هيئة لإدارة المياه، لتطبيق نظرية التمييز السعري وهي نظرية اقتصادية تقوم على فكرة بيع نفس السلعة أو الخدمة بأسعار مختلفة للمستهلكين المختلفين. حيث دعا الحزب الي تسعير المياه طبقا للاستخدامات فعلى سبيل المثال مستهلكي المياه في أغراض الرفاهية (الحدائق وملاعب الجولف وغيره...) سيتم محاسبتهم بأسعار عالية مما يشجعهم للانتقال لاستخدام نوعية مياه أقل في الجودة (مثل المياه المحلاه ومعادلة لتدوير وما شابه) للحفاظ على مياه النيل لاستخدامات أكثر حيوية.كذلك فإن سوء إدارة شبكات الري والصرف من ترع ومصارف حيث الإنسدادات والبخر يتسبب في فقد كميات كبيرة من الموارد المائية الثمينة».

سادساً: حق الفلاحين في تكوين جمعياتهم التعاونية

لم يشر الحزب للمسألة في برنامجه الانتخابي

سابعاً: إدارج عمال اليومية الزراعيين تحت مظلة التأمينات الاجتماعية والقانونية

لم يشر للمسألة

ثامنا: ديون الفلاحين للبنوك الزراعية

لم يشر للمسألة

٢- حزب الوفد

أولاً : نمط ملكية الأراضي الزراعية

لم يشر حزب الوفد للمسألة في برنامجه الانتخابي

ثانياً: قانون تحرير الإيجارات الزراعية

لم يشر حزب الوفد للمسألة في برنامجه الانتخابي.

ثالثاً: ضبط أسعار مستلزمات الزراعة

لم يشر حزب الوفد للمسألة وأن كان أعلن في برنامجه الانتخابي تبنيه لسياسات السوق والاقتصاد الحر.

رابعاً: السلع الغذائية الإستراتيجية أو الاكتفاء الذاتي.

دعا حزب الوفد إلى الاهتمام بالتوسع الزراعي في الصحراء الغربية والساحل الشمالي وسيناء وجنوب الوادي لتحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء.

خامساً: الموارد المائية

لم يشر حزب الوفد للمسألة في برنامجه الانتخابي.

سادساً: حق الفلاحين في تكوين جمعياتهم التعاونية

لم يشر للمسألة

سابعاً: إدراج عمال اليومية الزراعيين تحت مظلة التأمينات الاجتماعية والقانونية

لم يشر للمسألة.

ثامناً: ديون الفلاحين للبنوك الزراعية

لم يشر للمسألة

ثالثاً : التيار الإسلامي

حزب النور السلفي

أولاً : نمط ملكية الأراضي الزراعية

طالب حزب النور :« الحفاظ على الرقعة الزراعية وإيقاف التعديات عليها، واستصلاح المزيد من الأراضي وتشجيع الاستثمار في هذا المجال الحيوي.

ثانياً: قانون تحرير الإيجارات الزراعية

لم يشر للمسألة في برنامجه الانتخابي

ثالثاً: ضبط أسعار مستلزمات الزراعة

جاء في برنامج الحزب :« العمل مِن قِبَل الحكومة على توفير مستلزمات الزراعة من المياه والأسمدة والبذور المحسنة والرعاية الصحية لأهلنا في الريف المصري من الأهمية بمكان لتحقيق أهداف السياسة الزراعية».

ويلاحظ أن النص يأتي مطاطاً كغيره فيما يتعلق بقضايا الفلاحين في برنامج الحزب فلم يشر الحزب إلي طرق واليات توفير هذه المستلزمات ولم يشر أيضاً إلى مسألة ضبط أسعارها أو حتى تحريرها.

رابعاً: الاكتفاء الذاتي

دعا حزب النور إلى:« تشجيع إنتاج السلع الغذائية الإستراتيجية (القمح والأرز والذرة) من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي لأبناء الشعب» المصدر برنامج حزب النور الانتخابي

خامساً: الموارد المائية

بينما دعا حزب النور إلى :«توفير وتنمية الموارد المائية اللازمة لري الأراضي المستصلحة، وترشيد استهلاكها باستخدام نظم الري الحديثة».

سادساً: حق الفلاحين في تكوين جمعياتهم التعاونية

لم يشر للمسألة

سابعاً: إدراج عمال اليومية الزراعيين تحت مظلة التأمينات الاجتماعية والقانونية

لم يشر للمسألة

ثامناً: ديون الفلاحين للبنوك الزراعية

لم يشر للمسألة

حزب الحرية والعدالة

أولاً : نمط ملكية الأراضي الزراعية

لم يشر حزب الحرية والعدالة للمسألة في برنامجه الانتخابي

ثانياً: قانون تحرير الإيجارات الزراعية

لم يشر الحزب للمسألة في برنامجه الانتخابي.

ثالثاً: ضبط أسعار مستلزمات الزراعة

طالب حزب الحرية والعدالة بزيادة دعم الفلاحين لمواجهة الزيادة المستمرة في ارتفاع تكلفة العملية الزراعية.

رابعاً: السلع الغذائية الإستراتيجية أو الاكتفاء الذاتي.

دعا حزب الحرية والعدالة في برنامجه لإحداث تنمية زراعية شاملة تحقق

الاكتفاء الذاتي وبخاصة فى إنتاج الحبوب وإنتاج اللحوم والأسماك، و تطبيق سياسة زراعية تضمن إحداث تغيير في التركيب المحصولي بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي في محاصيل الحبوب (القمح والذرة) والزيوت والألياف والأعلاف ، و تحقيق الاكتفاء الذاتي من إنتاج التقاوي المحسنة ذات الجودة العالية بما يتماشى مع التركيب المحصولي».

خامساً: الموارد المائية

دعا حزب الحرية والعدالة إلى توفير وتنمية الموارد المائية اللازمة لري الأراضي المستصلحة وترشيد استخدام المياه وذلك بزيادة الوعي الثقافي للحفاظ علي المياه وتطوير ورفع كفاءة نظم الري القائمة في الأراضي القديمة، ونشر واستخدام نظم الري الحديثة (الرش والتنقيط) في الأراضي الجديدة.

سادساً: حق الفلاحين في تكوين جمعياتهم التعاونية

لم يشر الحزب للمسألة في برنامجه

سابعاً: إدراج عمال اليومية الزراعيين تحت مظلة التأمينات الاجتماعية والقانونية

لم يشر الحزب للمسألة

ثامناً: ديون الفلاحين للبنوك الزراعية

طالب حزب الحرية والعدالة في برنامجه بتسهيل تسديد مديونية صغار الفلاحين لبنك التنمية بدون فوائد.

ثانياً: موقف التيارات من سياسات الإفقار والتبعية المفروضة من المؤسسات الدولية

موقف برامج التيارات السياسية الثلاث من سياسات الإفقار والتبعية المفروضة من قبل مؤسسات التمويل الدولية، بما تتضمنه من شروط تهدف إلى

إلغاء الدعم وخصخصة أنشطة القطاع الزراعي وزيادة درجة تحريرها وزيادة درجة المنافسة في السوق الحر، وخصخصة تسويق القطن والأرز والقمح وقصب السكر والأسمدة الكيماوية ، وغيرها من المحاصيل والسلع الإستراتيجية، وخصخصة مراكز البحوث والتدريب وخصخصة المياه، وحظر التعامل والتعاون الزراعي مع دول بعينها لمحاربة النظم الاشتراكية والتي تسعى للتحرر من هيمنة تلك المؤسسات الدولية، بما تحمله كل تلك الإجراءات من تحميل الفلاحين والمزارعين أعباء مادية وتسلبه حقوقه في الصحة والسكن والتعليم بعد خصخصتها لتصبح حكراً على من يملك ثمنها فقط بدلاً من خدمة مسئولة الدولة بتقديمها لمواطنيها من فلاحين وعمال وغيرهما.

وقد أختار البحث صندوق النقد الدولي كنموذج عن مؤسسات التمويل الدولية التي تشمل أيضاً البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية وغيرهما، لتحليل موقف الأحزاب محل البحث من قروض صندوق النقد الدولية المشروطة بسياسات خصخصة الخدمات وتحرير التجارة من سلطة الدولة وهيمنة الاحتكار على الاقتصاد القومي، وسياسات الإفقار الممثلة في إلغاء الدعم عن مصادر الحياة من طاقة لمياه لأراضي.

أ -التيار الإسلامي:

حزب النور السلفي

يعد حزب النور السلفي واحد من الأحزاب المنتمية للتيار الإسلامي في مصر والذي تأسس في أعقاب ثورة الخامس وعشرين من يناير المجيدة عام ٢٠١١، وقد جاء في مقدمة البرنامج الاقتصادي للحزب أن :« أن مصر تمتلك مقومات الدولة العظمي بمواردها البشرية -خاصة من الشباب- والاقتصادية والاجتماعية والطبيعية والفكرية، وما تحتاجه مصر في الحقيقية هو البيئة الاقتصادية والاجتماعية التي تشجع على العمل والإنتاج والاستثمار. وإن العنصر البشري

المصري -الذي قام بثورة ٢٥ يناير وشهد له العالم أجمع بالتفوق- قادر -بفضل الله- على تحقيق المعجزات الاقتصادية والتخلص من كافة المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها بلادنا العزيزة.»

وجاء أيضاً في برنامج الحزب» :

أولاً:الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للبرنامج الاقتصادي: الاهتمام بكرامة الإنسان المصري ورفع مستواه المعيشي وحمايته من الفقر ومن البطالة تحقيقاً لقوله -تعالى-: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴿٧٠﴾﴾ [الإسراء]، دعم وتقوية المجتمع المصري اقتصادياً وعسكرياً وثقافياً وإنسانياً بما يمكنه من النهوض بأفراده، استعادة مصر لمكانتها بين دول العالم المتقدم، وحتى تتمكن من الوقوف بجانب أصدقائها وفي مواجهة أعدائها، تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل وتوزيع الثروات بين أبناء المجتمع المصري بما يحقق التكافل الاجتماعي، ويشيع روح المحبة التآلف والتعاون والاستقرار والاطمئنان نحو المستقبل، بما ينعكس من آثار إيجابية على نهضة المجتمع وعلى نموه الاقتصادي.« »المصدر البرنامج الانتخابي لحزب النور على موقعه الإلكتروني.»

ومن الملاحظ أن الأهداف الاقتصادية للحزب احتوت على عبارات وشعارات تتحدث عن الحماية من الفقر والبطالة وليس القضاء عليهما وعلى أسبابهما وأهمها هي الملكية الخاصة لوسائل وأدوات الإنتاج والتي تؤدي إلى :

أولاً : استغلال العاملين لدى المالك لوسائل وأدوات الإنتاج من قبل صاحب رأس المال بهدف تحقيق تراكم أرباحه ورأس ماله.

ثانياً: خلق جيش من العاطلين ليصبح الخاضعين تحت نيران البطالة نبوتاً للعاملين لدي المالكين لوسائل وأدوات الإنتاج ليرضوا بشروط الاستغلال المفروضة عليهم وألا يتم الاستغناء عنهم والاستعانة بجيش العاطلين المنتظر

فرصة عمل.

والسببان ينطبقان على الفلاحين والمزارعين العاملين باليومية في الشركات الزراعية الخاصة والتي تعطي أجوراً زهيدة للمزارعين والعاملات الريفيات تصل لعشرة قروش في الساعة مستغلين حاجتهن للعمل.

وبالتالي كان من الأولى على حزب النور تحديد الهدف من الحماية من الفقر والبطالة بالقضاء إلى القضاء على الملكية الخاصة لوسائل وأدوات الانتاج ليصبح الهدف أكثر دقة وأكثر علمياً من الشعارات المطاطة.

وبالعودة إلى موقف الحزب من مؤسسات التمويل الدولية والقروض المشروطة جاء في برنامج الحزب الانتخابي:« أ) قانون البنوك والإقراض: من الضروري التوسع في صيغ التمويل الإسلامية المبنية على المشاركة في الأرباح وفي الإنتاج، بدلاً من النظام الربوي القائم على الفائدة، والذي تتعامل بها معظم البنوك التجارية والمتخصصة التي تعمل في مصر، على أن يتم ذلك بصورة متدرجة وعلى سنوات عديدة، حتى لا تحدث آثار سلبية على الاقتصاد. وتشتمل صيغ التمويل الإسلامية على صيغ الشركة والمضاربة بين الأفراد بعضهم البعض وبينهم وبين الدولة، وأيضًا: صيغ بيع المرابحة والمزارعة والاستصناع والسلم والقروض الحسنة، وغيرها. ويمكن لهذا التوسع أن يحقق نمواً غير مسبوق في الاقتصاد الوطني، يضاف إلى ذلك أن الشعور بالمشاركة المجتمعية من جانب قطاع كبير من أبناء المجتمع يحرك الموارد البشرية ويعظم من مشاركتها في النمو الاقتصادي لمصر». (المصدر موقع حزب النور السلفي، البرنامج الانتخابي)

ويلاحظ أن أولى اعتراضات برنامج حزب النور على سياسة الاقتراض نابعة من مسمى المقرض وليس السياسة نفسها، حيث يفضل الحزب التعامل مع البنوك الإسلامية عن البنوك المدنية ، كما أنه يتحدث عن المقرضين داخل مصر دون الإشارة إلى المقرضين الدوليين ، كما لم يتطرق الحزب لتداعيات سياسة

الاقتراض بما تحمله من شروط إفقار وغلاء أسعار وخصخصة للخدمات وغيرها من سياسيات وروشتات اقتصادية تهدر حقوق الفلاحين والمزارعين الاقتصادية والاجتماعية وكذا تفضي على النشاط الزراعي في مصر.

وجاء موقف حزب النور السلفي من القروض الدولية معاكس لما جاء في برنامجه الانتخابي حيث أكد الحزب أثناء تولي جماعة الإخوان المسلمون للحكم في مصر، أنه لن يعارض حصول الحكومة على قرض من صندوق النقد الدولي، مبرراً ذلك بأن الضرورات تبيح المحظورات وفقاً للتصريحات الإعلامية لقيادات الحزب في هذا الصدد، نعرض منها تصريح الدكتور يسرى حماد، المتحدث الرسمي باسم حزب النور، على صفحته الخاصة على موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك والذي نشرها عنه موقع المصري اليوم السبت الموافق ٢٥-٨-٢٠١٢، وجاء فيه:« أن القرض الذي ستحصل عليه الحكومة من صندوق النقد الدولي ليس عليه «فوائد ربوية، لكنها مصاريف إدارية حددها البنك الدولي على القرض المقدم». ليبرر بذلك ويحلل القيادي بحزب النور القرض وأوضح حماد فوائد الاقتراض من صندوق النقد الدولي في مقطع أخر من تصريحاته قائلاً:« أن هناك فوائد عديدة، منها الحصول على شهادة صلاحية بقدرة الاقتصاد المصري بما يعنى ثقة للمستثمرين للاستثمار فى بلادنا، وللمؤسسات الدولية بالعمل فى مصر، ورفع التصنيف الائتماني لمصر، بما يعنى انخفاض قيمة الفوائد على أي قرض مستقبلى، كذلك يمكننا من استبدال القروض مرتفعة الفائدة بقروض أخرى منخفضة الفائدة، كما فعلت العديد من الدول التي حالها يشبه كثيرًا حالنا من الناحية الاقتصادية، ولنا أن نتخيل الفرق بين فائدة ١.١٦٪ عن قرض البنك الدولى، وفائدة قدرها ١٦٪ عن القروض التي تستدينها الدولة عن طريق أذون الخزانة التي تطرحها الدولة للاقتراض الداخلي بلا حسيب ولا رقيب».

لتأتي تصريحات القيادي بحزب النور السلفي مشابهة لتصريحات المسئولين منذ عهد الرئيس الراحل محمد أنور السادات مروراً بحسني مبارك ومحمد

مرسي، مبررة لسياسات الاقتراض من المؤسسات الدولية ومغيبه وعي الجماهير عن شروط مؤسسات التمويل الدولية المصاحبة لتلك القروض.

كما قال أسامة الفيل مستشار السياسات الاقتصادية لحزب النور السلفي في حوار لبوابة الأهرام بتاريخ ٦-١٢-٢٠١٢ أن فكرة الاقتراض بفائدة «حرام» ومرفوضة لدي حزب النور، ولكن في الفترات العصيبة التي نمر بها هناك قاعدة فقهية تقول الضرورات تبيح المحظورات».

ويلاحظ أن المستشار الاقتصادي لحزب النور السلفي سعى لتحويل القضية من جوهرية حول تداعيات القروض على الفقراء والفلاحين إلى شكلية فقهية حول الاقتراض بفائدة حرام أم حلال بل ذهب للفتوى بأنها حلال ما دامت هي من الضرورات ، رغم أن سياسات الاقتراض ليست من الضرورات ويمكن الاستغناء عنها ببدائل أخرى.

حزب الحرية والعدالة

جماعة الإخوان المسلمون وحزب الحرية والعدالة طلبت خلال تواليها مقاليد الحكم في مصر ،الحصول على قرض من صندوق النقد الدولي بقيمة ٤.٨ مليار دولار بدعوى مساعدتها في دعم الماليات العامة.

حيث أعلن أشرف العربي وزير التخطيط في حكومة الإخوان بتاريخ ٤ أبريل عام ٢٠١٣ أنه سيتم التوصل لاتفاق مع صندوق النقد الدولي خلال الأسبوعين القادمين وقال في تصريحات صحفية:« أكد وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور أشرف العربي أن بلاده ستتوصل إلى الاتفاق النهائي مع صندوق النقد الدولي خلال الأسبوعين المقبلين. وقال العربي، في تصريح له اليوم، أن الإجراءات التي تعتزم مصر تطبيقها راعت المطالب الشعبية، مشيرًا إلى أنه تم عرض التعديلات التي أجرتها مصر على برنامجها الاقتصادي والاجتماعي على وفد الصندوق. وأشار إلى أنه تم إجراء بعض التعديلات وهي مطروحة الآن

للمناقشة في مجلس الشورى فيما يتعلق بقانون الضريبة على الدخل وقانون الضريبة على المبيعات وضريبة الدمغة، وتوزيع المنتجات البترولية بالبطاقات الذكية. وأضاف وزير التخطيط والتعاون الدولي أن البرنامج المعدل سيبدأ تطبيقه من أول يوليو القادم بدلًا من أول أبريل الجاري، كما كان مقررًا في البرنامج السابق. ونفى العربي أن تكون مصر قد طلبت زيادة قيمة القرض، موضحًا أنه يجري حاليًا دراسة الفجوة التمويلية التي تواجه الحكومة في الأجل القريب. وأوضح أن البرنامج ممتد حتى يونيو ٢٠١٥، مشيرًا إلى أن مصر تناقش الفجوة التمويلية التي تعانيها الموازنة العامة للدولة مع شركائها في صندوق النقد والبنك الدوليين والبنك الأفريقي والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وبعض الدول العربية.

وتابع قائلا «نرجو أن نستطيع سد هذه الفجوة التمويلية»، مشيرًا إلى أن قيمة هذه الفجوة ستحدد قيمة القرض الذي ستطلبه مصر من صندوق النقد الدولي. وكان مسؤول في الصندوق قال في وقت سابق أن حجم القرض الذي يجرى التفاوض عليه والبالغ ٤.٨ مليار دولار أمريكي ربما يتغير، لكن دون إعطاء مزيد من التفاصيل.»

تلاه في ١٣ مايو عام ٢٠١٣ تصريح من هشام قنديل رئيس وزراء الحكومة في عهد الإخوان جاء فيه:« أن التفاوض مع صندوق النقد الدولي في مراحله الأخيرة وأن مصر ستحصل على القرض في غضون شهر ونصف أو أقل. وقال هشام قنديل ـ في مقابلة خاصة مع قناة «العربية» الإخبارية بثت مساء اليوم، أن قرض صندوق النقد الدولي ليس المفتاح ولا حل الأزمة في مصر، مشيرا إلى أن المفتاح وحل الأزمة في مصر هو العمل والاجتهاد وتشجيع مناخ الاستثمار في البلاد».

ويتضح مما سبق قبول التيار الإسلامي لقروض صندوق النقد الدولي وما يصاحبها من شروط وإملاءات وسياسات إفقار تؤثر بالسلب على قطاع الزراعة في مصر وعلى أوضاع الفلاحين.

التيار الليبرالي :

حزب المصريين الأحرار

يعد حزب المصريين الأحرار واحد من الأحزاب المنتمية للتيار الليبرالي أو النيوليبرالي بمعنى أدق والتي تأسست في أعقاب الثورة المصرية في الخامس والعشرين من يناير

وجاء في أهداف الحزب «النهوض بمصر والعمل على جعلها وطناً يتساوى فيه جميع المواطنين في الحقوق والواجبات دون أي شكل من أشكال التمييز بينهم سواء على أساس ديني أو نوعي أو طبقي أو عرقي، تتقارب فيه الآمال المستقبلية وتعلو فيه قيم الحريات التي ينص عليها الدستور ومبادئ حقوق الإنسان وبحقهم في غطاء التأمين الصحي والاجتماعي من خلال دولة متقدمة وفي ظل ديمقراطية حقيقية.».

وللوهلة الأولى يبدو أن الحزب حريصاً على مصالح المواطن المصري ويسعى لتحقيق المساواة بين أبنائه دون تفرقة أو تمييز بين الطبقات، ولكن يضيف البرنامج:« في ظل نظام اقتصادي مبني على الاقتصاد الحر والعدالة الاجتماعية من خلال خلق مناخ جذاب للاستثمار».

لينفي السطر الثاني ما نادى به الحزب في السطر الأول لما تحمله سياسات الاقتصاد الحر من خصخصة للخدمات وتحويلها إلى سلع يحرم منها من يعجز عن دفع ثمنها ومن بينها أيضاً الصحة والتعليم، كما يسهل عمليات الاستيلاء على موارد وثروات المواطنين من خلال جذب الشركات الاستثمارية وحمايتها من صرخات الفقراء بقوانين وتشريعات من الدولة لتصبح الدولة خادماً لرأس المال والاستثمار وليس المواطنين.

ويؤكد الحزب :« سيتم تدريجيا إلغاء الرسوم الجمركية لدمج الاقتصاد المصري في الاقتصاد العالمي تبعا لاتفاقيات التجارة الدولية مما يزيد من تنافسية الاقتصاد المصري ويجذب المزيد من الاستثمارات الخارجية. و في هذه الأثناء سيتم التفاوض على اتفاقيات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة وأفريقيا بجانب تحسين اتفاقية التجارة الحرة الحالية مع الإتحاد الأوروبي لتشمل أيضا المنتجات الزراعية. (المصدر : موقع حزب المصريين الأحرار البرنامج الانتخابي).

وتوضح الفقرة انفتاح حزب المصريين الأحرار على الاقتصاد العالمي و تبعيته لاتفاقيات التجارة الدولية بما تحمله من بنود تمكن الدول الرأسمالية الكبرى من نهب ثروات دول الجنوب والبلدان النامية.

وفيما يلي عرض لتصريحات بعض رموز التيار الليبرالي في مصر بشأن قرض صندوق النقد الدولي:

صرح المعارض الليبرالي محمد البرادعي لرويترز قائلاً:« مصر في حاجة إلي «توافق وطني» للحصول على قرض صندوق النقد. وذلك في الثاني عشر من فبراير عام ٢٠١٣ وفي تفاصيل الخبر:« دعا المعارض المصري البارز محمد البرادعي اليوم الثلاثاء إلي «توافق وطني» من اجل الفوز بقرض من صندوق النقد الدولي تشتد الحاجة إليه لإنقاذ البلاد مما قال انه انهيار اقتصادي محتمل في غضون شهور».

وحث البرادعي –وهو رئيس سابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة– الرئيس الإسلامي محمد مرسي على تعيين حكومة قوية وممثلة لجميع الأطياف تضم وزير مالية محنك للعمل مع صندوق النقد.

وقال البرادعي في مقابلة مع قناة الحياة التلفزيونية «جميع دول العالم ..أمريكا وأوروبا والخليج.. لن يعطوا هذا النظام دعما على الإطلاق لا قرش ابيض ولا

قرش احمر ..بما في ذلك صندوق النقد الدولي بدون ما يشوفوا مشاركة وطنية حقيقية وتوافق وطني.»

كما وافق السيد البدوي رئيس حزب الوفد على قرض صندوق النقد الدولي حيث أكد في تصريح صحفي بتاريخ ١٥ أبريل عام ٢٠١٣ على موافقة حزبه على قرض صندوق النقد الدولي وجاء في تفاصيل الخبر المنشور على موقع الأهرام:«

أكد السيد البدوى، رئيس حزب الوفد، أهمية قرض صندوق النقد الدولي، فى هذه المرحلة التى تشهد هجرة الكثير من رؤوس الأموال وتراجع دخل السياحة، كما أكد لبعثة الصندوق أهمية منح مصر هذا القرض لعدة اعتبارات وليس لقيمته فقط.

جاء ذلك خلال استقبال البدوى رئيس حزب الوفد لمسئولى صندوق النقد الدولى، الذين يقومون بزيارة لمصر حاليًا، وذلك بمقر الحزب بالدقى حيث استغرق اللقاء أكثر من ٣ ساعات تم خلاله استعراض العَديد من الموضوعات التى تتعلق بالشأن المصرى الداخلى والأوضاع الاقتصادية فى مصر.

وأضاف، خلال مؤتمر صحفي عقب اللقاء، أن منح القرض لمصر ٤.٨ مليار دولار، سيكون بمثابة إعطاء شهادة جدارة لمصر، وقد يسمح ذلك للقاهرة بإسقاط ديون تصل إلى ١٠ مليارات دولار، كما أن منح القرض، سيشجع على الاستثمار العربى والأجنبى بمصر.

وأشار إلى أن الوفد يؤمن بالحرية الاقتصادية المقترنة بالعدالة الاجتماعية ولذلك فقد طلبنا من بعثة صندوق النقد إرجاء الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة لمدة سنة لحين استعادة مصر لاستقرارها وكذلك الاستقرار الأمنى بحيث بعد نهاية هذه السنة تبدأ مصر تطبيق الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة.

كما أوضح البدوي أن تقديم القرض ليس مجرد ختم، لكنه مقترن برؤية

اقتصادية تقدمها الحكومة المصرية، ولذلك أكدنا ضرورة وجود حكومة جديدة تعطي الثقة والأمل وتصارح الشعب المصري بحيث يتحمل الإصلاح.

وأضاف: لقد سألت بعثة صندوق النقد كمواطن مصري حول احتمالية حصول مصر على القرض فأكدوا لي أن مصر بلد هام وأنهم سيعملون بجدية لإنجاز هذا القرض، وهناك خطة مطلوب أن تقدمها الحكومة المصرية بهذا الشأن.

ج - التيار اليساري:

حزب الكرامة يعد واحد من الأحزاب المنتمية للتيار اليساري جاء في برنامجه:« العالم يتحول إلى قرية صغيرة بالتطور الطفري في وسائل الاتصال وتدفق المال والاستثمارات وتحرير تجارة السلع والخدمات، وقبضة الكبار تكاد تخنق البشرية، الدول الصناعية السبع الكبرى تملك ٧٤٪ من الناتج العالمي كله، واقتصاد العالم تسيطر عليه الشركات متعدية الجنسيات، و٢٠٪ من سكان العالم يملكون ٨٥٪ من ثروة الكون، والـ٢٠٪ الأشد فقرا لا يملكون سوى ١.٥٪، وديون العالم الثالث تزيد عن ١٤٠٠ مليار دولار، ووصفات «التكيف الهيكلي» - لصاحبيها صندوق النقد والبنك الدوليين- أقرب طرق الإفقار السريع، مليار نسمة في العالم تحت خط الفقر المطلق، ونصف البشرية كلها تحت خط الفقر النسبي، ومع التطور الهائل في ثورات العلم والتكنولوجيا والمعلوماتية والاتصالات (تنفق أمريكا سنويا ٣٠٠ مليار دولار على التطوير التكنولوجي والبحث العلمي) ومع التطور أصبح حجم الوحدات الصناعية يميل للصغر مع توحش حجم الاحتكارات المسيطرة، وتسيطر أمريكا وحدها على ٦٥٪ من المادة الإعلامية في العالم، وهذه هي أحد الأدوات الرئيسية في «عولمة» الدنيا أو «أمركتها» في الحقيقة، ولها النصيب الأوفر في صنع قرارات صندوق النقد والبنك الدوليين، وأضيفت لها -من أول يناير ١٩٩٥- منظمة التجارة العالمية« بسلطاتها

الواسعة في الضبط والقضاء وتنفيذ اتفاقات الجات لتحرير تجارة السلع والخدمات والأموال».

ويبين البرنامج تداعيات تلك الهيمنة بقوله:«ومع ذلك ظل الحال يتدهور إلى الأسوأ، فجوة الغذاء تتسع، والعرب يدفعون ٢٠مليار دولار سنويا فاتورة لاستيراد القمح وحده، و١٢٠ مليون عربي تحت خط الفقر، والأمية الأبجدية متفشية ومتوسط النمو في دخول الأفراد في انخفاض متصل، في الستينيات كان المعدل ٦٪ وفى التسعينيات تدهور عموما إلى ٢.٥٪، وتفاوت الثروات مرعب، وديون العرب وصلت إلى ٢٢٠مليار دولار، وفوائض العرب التائهة في الغرب أكثر من ألف مليار دولار، ومعدل النمو الاقتصادي في المتوسط أقل من ٣٪ سنويا، والاستثمارات المشتركة متدنية، ونسبة التجارة البينية أقل من ١٠٪، والإنفاق على البحث والتطوير لا يزيد عن ٦٠٠ مليون دولار سنويا (أقل من ٠.١٤٪ من الناتج القومي الإجمالي)، و٧٠٪ من العرب تحت خط الفقر».

وطرح الحزب البديل بقوله:« لا نهضة لنا بدون الكفاية والعدل، توسيع قاعدة الثروة ثم نصيب عادل من الثروة لكل بحسب عمله وجهده، الكفاية في الإنتاج هي شرط النمو الاقتصادي، والعدالة في التوزيع تحول النمو إلى تنمية تستنهض طاقات المجتمع بأكمله، والتنمية التي تحقق الكفاية والعدالة تستحق وصف التنمية المستقلة، فاستقلال التنمية ليس في مجرد إعلان التمرد على قواعد عدم التكافؤ في نظام دولي يصوغه الكبار ضمانا لمصالحهم وتعظيما لاحتكاراتهم وأرباحهم المنهوبة، استقلال التنمية يعنى التحرر من السيطرة الاقتصادية والاجتماعية، استقلال التنمية يعنى السيطرة الوطنية على القرارات وحرية اختيار الأهداف وحرية استخدام الوسائل، وقد زادت ظواهر عدم التكافؤ في النظام الدولي مع قيود اتفاقات الجات ووجود منظمة التجارة العالمية المضافة لشروط ووصفات صندوق النقد والبنك الدوليين، والهدف: تحطيم ما تبقى من حصانة

الأسواق القومية، وتحويل الدولة إلى حارس مطيع لاحتكارات الكبار، وهو ما يعنى أن دور الدولة القيادي -بالمقابل- في تحقيق التنمية المستقلة أصبح مطلوبا أكثر، وتتأكد قدرة الدولة على التدخل الفعال بقدر كفاءتها وتمثيلها الحر لأغلبية الشعب، دور الدولة مطلوب في قيادة الاقتصاد بكافة قطاعاته العامة والخاصة والتعاونية، ووسائلها: التخطيط العلمي، والمزج بين آليات التخطيط وآليات السوق، وتوجيه الاستثمارات والحوافز والروافع الاقتصادية لبناء قاعدة علمية تكنولوجية متقدمة وتقود إلى وضع تنافسي أعلى للدولة، ولا قيد على تطور أشكال الملكية جميعها مادامت تحقق وظائفها الإنتاجية والاجتماعية بكفاءة، والملكية في عقيدتنا الحضارية وظيفة اجتماعية، الملاك مستخلفون لا أصلاء، وليس لهم حق التصرف المطلق، والملكية الخاصة مشروعة دون احتكار ولا تقديس، والاستثمارات الأجنبية مرغوبة في حدود الأهداف والخطط الوطنية.

وطبيعي أن اطراد التنمية يتطلب نوعا من الاعتماد الجماعي العربي على الذات لإشباع الاحتياجات الأساسية.

تأثير قروض صندوق النقد الدولي على قطاع الزراعة:

أولا : من شروط صندوق النقد الدولي المصاحبة للقرض هو رفع الدعم عن البترول ومصادر الطاقة ومستلزمات الزراعة.

أثر ارتفاع أسعار البنزين والسولار فى تدنى دخول الفلاحين حيث ارتفاع سعر حرث الأرض وريه بالإضافة إلى تأثير ذلك فى ارتفاع أسعار نقل الخضراوات والفاكهة ، وأدى تطوير آلات الزراعية واعتماد معظم الفلاحين عليها إلى ارتفاع تكاليف عملية الزراعة بداية من الحرث حتى الجنى وأدى ذلك إلى ارتفاع تكاليف عملية الرى التى تعتمد على السولار والكهرباء التى ارتفع سعرها خلال عام ٢٠١٤ إلى أكثر من ٥٠٪ فى بعض المناطق وبالتالى قلت دخول المستأجرين نتيجة

هذا الارتفاع.

وأدى رفع أسعار الطاقة بما يزيد على ٧٠٪ فى السولار والبنزين والغاز الطبيعى إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج الزراعى بسبب ارتفاع أسعار المستلزمات الزراعية من أسمدة ومبيدات وتقاوٍ وغيرها وكذلك ارتفاع سعر الخدمة الزراعية لاعتماد الزراعة على الميكنة الزراعية من جرارات حرث وماكينات رى وحصاد ، وزادت تكلفة نقل المحاصيل الزراعية بنسبة ٢٥٪ والأسمدة بنسبة تزيد على ٣٠٪ ، مما أدى إلى أعباء كثيرة على الفلاح المصرى الذى يهدد بالإضراب عن الزراعة هذا العام بسبب الخسائر الكبيرة التى تعرض لها.

النتائج

جاءت مواقف التيار الديني ممثلاً في حزب النور وحزب الحرية والعدالة لموقف التيار الليبرالي متطابقة من حيث الجوهر مع حزب المصريين الأحرار وحزب الوفد في قضايا الاقتراضّ من المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حيث لم يعارضوا الاقتراض من مؤسسات التمويل الدولية بدعوى أنه ضروري للاقتصاد المصري، كذلك في قضية نمط الملكية حيث يشجع ون الاستثمار في القطاع الزراعي ، وأيضاً في قضية قانون تحرير العلاقات الإيجارية، حيث لم يعترض أحدهم على القانون ولم يطلب إي منهم حتى تعديله أو إعادة النظر فيه، كما لم تشر الأحزاب في برنامجهما إلى قضايا إدراج عمال اليومية الزراعيين وحق الفلاحين في تكوين جمعياتهم التعاونية، بينما جاء موقف حزب الكرامة وحزب التحالف الشعبي الاشتراكي متعارض مع التيار الإسلامي والليبرالي في كل ما سبق.

تحليل:

لم تختلف توجهات كل من أحزاب التيارين الإسلامي والليبرالي عن توجهات

السلطة الحاكمة بشأن المسألة الزراعية وقضايا الفلاحين فالاثنان يدوران في فلك مؤسسات التمويل الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية بما يحملوه من شروط وسياسات تعمل على تعزيز سيطرة الشركات الرأسمالية الدولية على أعمدة العملية الإنتاجية الزراعية في مصر بداية من امتلاك الأرض مروراً بالاستيلاء واحتكار مستلزمات الزراعة من تقاوي وبذور وغيرها وحتى عدم فرض رقابة سوق بيعها وتحرير سعرها بالشكل الذي يضمن لتلك الشركات تحقيق أرباح على حساب تحميل الفلاح المصري والمزارع أعباء أضافية وزيادة تكلفة العملية الإنتاجية الزراعية، وهو ما سيؤدي إلى هجرة الفلاح للعملية الإنتاجية الزراعية ولأرضه ومن ثم يسهل عمليات استيلاء تلك الشركات على مزيد من الأراضي ومزيد من الأصول الوراثية للنباتات الزراعية والحيوانات دون مقاومة سواء من قبل السلطة الحاكمة أو أحزاب التيار اليميني سواء كان إسلامي أو ليبرالي بل يتم ذلك بمباركة الاثنان وتشجيع الشركات على المضي قدماً نحو المزيد من الهيمنة على النشاط الزراعي في مصر، عبر سن القوانين أو المطالبة بتعديل قوانين انتزاعها الفلاحين بعد سنوات من النضال والتضحيات بالدم والعمر كقانون الإصلاح الزراعي الذي بدأت الحكومة والتيار الليبرالي والإسلامي في مباركة عودة الإقطاعيين واستيلائهم على أراضي الفلاحين، إضافة إلى عدم اهتمام التيار الليبرالي والإسلامي بحقوق صغار الفلاحين والمزارعين الاجتماعية سواء في الحيازة الزراعية أو إدارة الجمعيات التعاونية الزراعية أو بنك التسليف لدعم العملية الإنتاجية الزراعية مادياً أو توفير المظلة القانونية للعاملين الزراعيين في الشركات الزراعية عبر تحسين شروط استغلالهم من خلال عقود العمل والتأمينات الاجتماعية و الحد الأدنى للأجور، فهي كلها مسائل لم تهتم برامج أحزاب اليمين الإسلامي والليبرالي بتسليط الضوء عليها أو الإشارة إليها، وكأنهم يطالبون ببقاء الوضع كما هو عليه أن لم يطالبوا في تكرار أنفسهم بمزيد من شروط الاستغلال من اجل تراكم أرباح الشركات الدولية

والإقطاعيين، وهو ما يضع أحزاب التيار اليساري الكرامة والتحالف الشعبي الاشتراكي أمام مسئولية الدفاع عن مصالح هؤلاء الفلاحين من أصحاب الحيازات الصغيرة والعاملين في الشركات الزراعية عبر تنظيمهم لانتزاع حقوقهم في علاقة عمل عادلة، ليس هذا فحسب وإنما أيضاً بحماية الزراعة المصرية من خطر ومخطط التدمير الذي تقوده مؤسسات التمويل الدولية عبر أذرعها في مصر والمتمثلة في الحكومة والأحزاب اليمينية تحت شعارات الاقتصاد الحر والسوق الحر والتي تعمل كلها على خدمة الشركات الدولية الكبرى لتعزز سيطرتها على الغذاء ليس في مصر فقط وإنما في العالم.

obeikan.com